

على هامش الدورة ١٦ للمجلس الوطني الفلسطيني

أحياء الجبهة الوطنية في الداخل ... مهتمة بلحظة



تعرضنا في العدد السابق إلى قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية ، باعتبارها قضية قضائية التي تواجهنا بهذه المرحلة ، إذ يتوقف على حمايتها وتطويرها من عدمه ، انتصار أو هزيمة الثورة الفلسطينية في مواجهة المخاطر الراهنة .

ولكي تستقيم الوحدة الوطنية الفلسطينية وتستقر ، يجب أن تقف على قدمين : الأولى أوضاع الوحدة الوطنية بالخارج ، والثانية هي الجبهة الوطنية بالداخل . وإذا كانت الوحدة الوطنية بالخارج صامدة في وجه الخلافات والمخاطر المختلفة التي تهددها بالانقسام ، فإن الجبهة الوطنية بالداخل لا تزال غائبة ، بعد تجميدها منذ عدة سنوات ، بعد سلسلة من المناورات والتشكيل ، ومحاولات التعطيل والتخريب .

لقد وجدت الجبهة الوطنية بالداخل طريقها إلى الغور بعد مخاض طويل استغرق أكثر من ست سنوات منذ الاحتلال الصهيوني الجديد عام ٦٧ ، وشقت طريقها إلى الأمام ، محققة إنجازات كبرى ، على صعيد مواجهة الاحتلال الصهيوني وإجراءاته ومشاريعه ، استطاع أن يستند إليها النضال الفلسطيني بالداخل والخارج لمجابهة المشاريع الاستعمارية والصهيونية والرجعية . مما يجعلنا نقول إن استمرار هذا الغياب يجعل من الصعوبة بمكان أن لم نقل من المستحيل ، مجابهة المخاطر والتحديات الراهنة أمام النضال الفلسطيني بالداخل . فالملحوظ أن تسارع المنظمات والأحزاب والعناصر الوطنية إلى أحياء الجبهة الوطنية ودعمها وتطويرها بكل الوسائل المتاحة .

إذا كان غياب الجبهة الوطنية «مفهوماً» بشروطه وملابساته المختلفة ، بالأعوام السابقة ، فإن استمراره الآن ومع ادراكنا لاستمرار هذه الشروط والملابسات - بعد المستجدات التي حدثت بعد الحرب اللبنانية ، يجعل الخطأ الكبير الذي أدى إلى تعطيل الجبهة الوطنية ، يرتقي إلى حد الخطيئة التاريخية ، - التي لن يغفرها شعبنا لمجموع الفصائل الوطنية ، حسب مسؤولة كل منها عن حدوثه - لأن هذا الخطأ يقدم إحدى الفرص الهامة للأعداء لضرب النضال في الأراضي المحتلة وتدمير مشاريعهم التصفية والالحاقية والاحتلالية ، الأمريكية والمهاشمية والصهيونية .

إن نضال الأرض المحتلة ، مهما كان عظيمًا ومستمرًا ومتصاعدًا ، سيبقى يدور في حلقة مفرغة ، إذا لم يجد الأداة القيادية الواعية ، السياسية والتنظيمية ، التي توحد العناصر والقوى الوطنية ، وتقود النضال وترشده ، وتضمن تنظيمه وانتظامه وتضاعفه ، بالأشكال الملائمة ، حتى تحقيق الانتصار الناجم للبرنامج المرحلي المقرر في المجالس الوطنية ، كخطوة على طريق تحقيق الحبل التاريخي النهائي للقضية الفلسطينية .

وحتى يتضح ما نود قوله ، بصورة لا تدع أي مجال للشك ، يجب ملاحظة أن جملة من المعطيات والمستجدات التي خلفتها الأحداث اللبنانية ، تجعل ما كان ممكنًا يصبح مستحيلًا ، وما كان خطأً يعدو خطيئة .

فما هي هذه المعطيات والمستجدات

أولاً : تزايد هجمة الكيان الصهيوني لاستثمار نتائج الحرب اللبنانية في الأراضي المحتلة . على أساس الحقيقة التي أكدتها الأشهر القليلة الماضية ، بأن أحد أهم أهداف الحرب الإسرائيلية على لبنان ، هو تمرير مشروع الحكم الذاتي .

إن شارون وحكومة العدو الصهيوني ، أدركوا بعد حصاد الفشل المتواصل

طوال السنوات الماضية ، أن بوابة تمرير مشروع الحكم الذاتي ، تمر بالأجهزة على رأس وكواد وقوات الثورة الفلسطينية في لبنان .

فما دامت الثورة الفلسطينية بالخارج قوية ، وتملك أرضاً ومؤسسات ، لا يمكن لأي مشروع إسرائيلي وأمريكي أو رجعي يمس القضية الفلسطينية أن يري النور . من هنا نفسر أسباب الإجراءات والسياسات الصهيونية التي شهدتها الأراضي المحتلة ، منذ خروج المقاتلين الفلسطينيين من بيروت ، فقد أعلن بينغ وشارون ، بملء القسم ، أن الضفة والقطاع أرض إسرائيلية ، وأن الفرصة الذهبية لتمرير مشروع الحكم الذاتي قد لاحت ، حتى بلغ الغرور ٣٣ حد اعتبار هذا الأمر ، قاب قوسين أو أدنى من التحقيق .

وعلى الفور بدأ تنفيذ هذا الكلام ، عبر زيادة حجم المستوطنين في الضفة والقطاع ، والإعلان عن خطة تستهدف جعل عدد المستوطنين يصل إلى ١٠٠ ألف خلال الثلاث سنوات المقبلة .

كما شنت سلطات الاحتلال عمليات مصادرة جديدة للأراضي العربية «بدواعي الأمن» ، وقامت بحملات اعتقال واسعة ، وإصدار أوامر لجيشها ومستوطنها بالضرب وإطلاق النار على المواطنين الفلسطينيين ، وتنظيم عملية تدمير مكثفة للمراكز التعليمية ظهرت بصورة جادة عبر حملة الأبعاد الواسعة لاساتذة الجامعات . كما أصدرت سلطات الاحتلال سلسلة من القوانين الاقتصادية ، التي تستهدف الأجهزة التام على اقتصاد الأراضي المحتلة ، وتضييق الخناق على مناصلي الاحتلال عبر فرض الإقامة الجبرية عليهم وملاحقتهم في لقمة العيش .

ثانياً : بدء حملة أمريكية جديدة لاستثمار نتائج الغزو الإسرائيلي ، تمسدت بإطلاق مشروع ريغان ، الذي لا يختلف إلا من حيث النصوص وبعض الشكليات عن مشروع الحكم الذاتي ، هذا المشروع الذي يعكس سعي الإدارة الأمريكية الجاد على فرض حل يحقق الأهداف والمصالح الأمريكية - الإسرائيلية .

ومما يكسب هذا المسمى خطورة على خطورته ، اتجاه عدد واسع من الأنظمة العربية للالتقاء مع هذا المشروع ، كما توضح نتائج أعمال قمة فاس ونشاطات اللجنة السابعة المنبثقة عنها .

ثالثاً : تزايد نشاطات ركائز السياسة الرجعية الأردنية والمصرية ، خاصة بعد إعلان الملك حسين عن مشروعه الإلحاق (الفيديرالية) ، وائر الحماس المصري الشديد له ، والذي ظهر في استئناف النظام المصري لنشاطه - كما ظهر بالزيارات المتلاحقة من قبل اعوانه بالضفة والقطاع - بالأراضي المحتلة حتى يسهل الطريق أمام مشروع الملك الأردني .

هذه المستجدات استتارت نضالاً فلسطينياً واسعاً ومتنوع الأشكال ضدها ، لأنها تتناقض مع المصالح المباشرة للشعب الفلسطيني وتستهدف تصفية قضيتهم وثورته تصفية تامة .

هذا النضال الذي احتل حيزاً رئيسياً فيه ، ما جرى ويجري بالأراضي المحتلة ، من مظاهرات واضرابات واشتباكات مع المستوطنين والجنود الصهانية ، ومن عمليات

عسكرية متصاعدة أوقعت بالعدو خسائر ملموسة حسب اعترافات الناطق العسكري الصهيوني نفسه ، مما يعكس حجم الطاقات والامكانيات المتاحة لجهايرنا بالأرض المحتلة ، ومدى أهمية وحيوية إعادة احياء الجبهة الوطنية لتكون الذراع الضارب لمنظمة التحرير ضد الاحتلال الصهيوني ومشاريعه ، وضد نشاطات ازلام النظامين الأردني والمصري .

غياب الجبهة الوطنية ... لماذا ؟

وبعد ان استعرضنا العوامل التي تفرض ضرورة احياء الجبهة الوطنية سنعود قليلاً إلى الوراء ، ونبحث في العوامل التي أدت إلى تعطيل وتجميد الجبهة الوطنية ، ليس ولعاً ولا حباً بنينش الماضي واثارة الخلافات ، بل لأن هذه العودة ضرورية لانارة الطريق أمام تحقيق هذه المهمة العظيمة ، ولتبع تعثرها مجدداً بفعل العوامل القديمة والجديدة .

لا نعتقد أننا نضيف جديداً ، عندما نقول انه بعد تأسيس الجبهة الوطنية بالداخل ، شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة نضالات وانفضاضات واسعة ، يمكن القول بثقة انها ما كان يمكن ان تبلغ هذا المدى بدون دور الجبهة الوطنية قائدة هذه النضالات وموجهها . وبالتالي يمكن القول بثقة ، ان تعطيل هذه الجبهة ، أدى - بالترايط مع أسباب أخرى - بصورة مباشرة ، دون أن تتواصل هذه الانفضاضات وان تعاطم إلى مستويات ارقى .

وننتقل الآن للإجابة على سؤال يطرح نفسه بشدة ، لماذا يتم تعطيل الجبهة الوطنية ؟

إذا نظرنا إلى واقع انتهاء فصائل الثورة الفلسطينية الطبقي ، نرى انها (بالرغم من اختلاف المواقع الطبقة) جميعاً ذات مصلحة موضوعية بتطوير النضال في الأراضي المحتلة ، وبخلق أداة واعية لقيادته . إذاً لنبحث في ميدان آخر عن الاجابة على السؤال المطروح .

لا يخفى على أحد ، انه رغم التطورات الهامة بالغة الدلالة على محتوى الثورة الفلسطينية ، باتجاه دفعها نحو الأفكار التقدمية ، والتجذر باستمرار ، إلا أن اليمين الفلسطيني بشرائحه المختلفة ، لا يزال يحتل موقفاً أساسياً . وراجحاً في صفوفها ، بحيث يلقي هذا الموقع بعبءه الثقيلة على الممارسة السياسية للثورة الفلسطينية .

لذا كان من الطبيعي ان تأخذ الجبهة الوطنية قسطها من هذه الأعباء . فكما هو معروف ، لم يبادر اليمين الفلسطيني إلى انشاء الجبهة الوطنية بالداخل ، وهذا يظهر بعدم حماسه منذ المساعي الأولى لتشكيلها ، رغم انطلاقها من برنامج يتسجم مع برامج منظمة التحرير الفلسطينية . ولكنه بعد تردد انخرط في الجبهة الوطنية وساهم بقسطهام بنشاطاتها ثم تردد من جديد وانتقل من التعطيل والتشكيك ، وعدم الحماس بالبداية ، والتردد من التشكيك والتعطيل بالنهاية ، يعود إلى ان اليمين الفلسطيني ، نظراً لعدم

من قرارات الدورة الخامسة عشرة

للمجلس الوطني

تدعيم بناء الجبهة الوطنية الفلسطينية في داخل الوطن المحتل وتعزيزها باعتبارها الذراع الأساسي للفعال لمنظمة التحرير الفلسطينية في توجيه نضالات شعبنا السياسية والجهادية في الأرض المحتلة وتوفير كل وسائل الدعم السياسي والمادي والمعنوي لها .

ودعم لجنة التوجيه الوطني المركزية ولجانها الفرعية باعتبارها الاطار الوطني العريض لبلورة الموقف الوطني الموحد .

اقدامه على المبادرة لانجاز هذه الخطوة من ناحية ، ولكونه لم يخلق تشكيلات سياسية وتنظيمية مستقرة متغلغلة بالمؤسسات النقابية والوطنية بالأرض المحتلة . لم يحتل موقفاً مقررًا ، نتيجة لاهماله النضال السياسي والجهادي طوال السنوات الأولى لانطلاقه الكفاح المسلح من ناحية أخرى .

ونظراً إلى أن عملية المجابهة المباشرة مع سلطات الاحتلال ، في سياق انتزاع طبيعة الاحتلال الصهيوني وسياساته الجذرية في معاداة كافة الطبقات الوطنية ، قد أدت إلى دفع عناصر واتجاهات عديدة بالأراضي المحتلة ، من المحسوبة تاريخياً على اليمين الفلسطيني ، إلى تجذير مواقفها والانحياز المتزايد نحو اليسار ، مما هددها بافلات الجبهة الوطنية ، من الحدود الضيقة لسياسات اليمين وطريقة تمثيله بالعمل السياسي ، التي تلجأ إلى سياسة الأبواب المفتوحة ، وإبقاء الجسور مع كافة المشاريع والأشخاص والقوى مهما كانت درجة معادتها للنضال الفلسطيني والقضية الوطنية الفلسطينية .

لكل هذه الأسباب اخترع اليمين حجة لتبرير تعطيل الجبهة الوطنية ، وهي انها تحولت إلى اطار مناسف وموازى لمنظمة التحرير ، رغم ان كافة برامج واعمال وقرارات الجبهة الوطنية بالداخل تشهد على صدق التزامها بالبرامج المقررة بالمجالس الوطنية والقرارات الصادرة عن اللجنة التنفيذية .

ويمكن القاء مزيد من الضوء على موقف اليمين الفلسطيني من خلال معرفة ، ان اليمين الفلسطيني لا يرى في نضال الأرض المحتلة ، والجبهة الوطنية بالداخل سوى أداة ضغط لدعم نشاطاته السياسية على الأصدقاء العربية والدولية ، فهو يحمل اهميتها في التصدي للدفاع عن المصالح والمهام المباشرة للشعب ، وبالتالي يهمل ضرورة تنظيم وتعبئة كل القوى والطاقات ، واستخدام اتجع الوسائل لانتراع الانتصارات الملموسة ومراكمتها حتى تحقيق الانجازات الكبرى .

وضمن هذه الملابسات ، لا يمكن الاستجابة لمطالبة البعض بدفن الماضي وفتح صفحة جديدة ، والانطلاق من الصفر لإقامة الجبهة الوطنية ، متجاوزين بخفة النمر ، الانجازات والحجرات والتشكيلات التي تبلورت بعد نضال طويل قاس . ان اي دعوة جادة حقاً لتطوير النضال الفلسطيني يجب أن تبدأ من النقطة والانجازات التي بلغتها الجبهة الوطنية «القديمة» ، بهدف استكمال تشكيلاتها . وإشراك كافة الفصائل الوطنية التي تحتل وجود فاعل بالأراضي المحتلة في هيئتها القيادية .

إن مرارة التجرد الماضية ، والقناعة الراسخة بان كابوس الاحتلال الذي يحتم على صدور جميع الوطنيين ، يجعلنا موقنين من امكانية احياء الجبهة الوطنية ، اذا توفرت المبادرة الواثقة والمخلصه والمستمرة حتى تحقيق هذا الهدف الكبير .

ونعتقد ان هذه الخطوة لكي تنجح لابد ان تأخذ الدروس التالية بالاعتبار :

١ - لابد من الاقلاع النهائي عن تغليب الاعتبارات الضيقة والثقيلة والخلافات الثانوية والمنافسات العصبوية الضيقة ونزعات الفرد والشروط المسبقة . وهذا لا يمكن ان يتم بدون الاقرار بأوضاع القوى والفصائل الفعلية بالأراضي المحتلة بدون سحب أوضاعها بالخارج على الدخول بصورة تمسفية ، وبدون اعتماد قيادة جماعية ديمقراطية واعية تنبثق عنها تشكيلات تضم في صفوفها كافة الفعاليات الوطنية ، التي تقف فعلاً ضد الاحتلال ، ومعارضة أي تجدد لمحاولات اليمين بفرض رموز رجعية على قيادة الجبهة لان هذه الرموز تستخدم هذا الموقع اذا حصلت عليه لتمرير مشاريع اسيادها من الانظمة العربية ولتخريب المؤسسات الوطنية .

٢ - لا بد من الاقرار ان الاعتبارات والظروف التي ينطلق منها ويعيش ضمنها النضال من الداخل لا تتطابق كلياً مع اوضاع واعتبارات وظروف النضال بالخارج من حيث عدد القوى وحجمها وأشكال النضال التي تتبناها ، ومن حيث وضوح الحد الأدنى المطلوب للاسهام بالجبهة الوطنية : معارضة الاحتلال وافشال مشروع الحكم الذاتي والمشاريع الاستسلامية والالحاقية الأمريكية والرجعية .